

في ظل التوجهات الاقتصادية الجديدة و الانفتاح على التجارة الخارجية بتشجيع الاستثمارات و الصادرات، أصبح من الضروري إيجاد طرق و قواعد تنظم و تسهل حركة التعامل بين الإدارة و المتعاملين الاقتصاديين، بالإضافة الى ايجاد أنظمة جمركية اقتصادية تتمشى مع التطور الاقتصادي و تستطيع حماية الاقتصاد الوطني و تطويره. تم تجسيد هذه الأنظمة الجمركية الاقتصادية انطلاقا من قانون الجمارك 79-07 ، لكون التجارة الخارجية في الجزائر في تلك الفترة كانت تعتمد على نظام العرض للاستهلاك، لكن في وقت الراهن ومع السياسة الاقتصادية الحالية، والتي تعتمد على فتح السوق الداخلية و انتهاز نظام اقتصاد السوق، عرفت الأنظمة الجمركية الاقتصادية تطورا ملحوظا و أصبح التعامل الاقتصادي يعمل على تطوير نشاطاته الاقتصادية مستعينا بها. لكن لا يمكن الحديث عن تحرير التجارة الخارجية و تنمية الاقتصاد الوطني دون الحديث عن ادارة الجمارك بحكم تواجدها على النقاط الحدودية و مراقبتها للتدفقات السلعية من و الى الإقليم الجمركي، فمن بين أهم المناهج و الإجراءات التي أقرتها إدارة الجمارك من أجل التكيف مع التغيرات و سياسة اقتصادية أكثر تفتحا، تبنى الأنظمة الجمركية الاقتصادية ، المتمثلة في مجموعة من إجراءات جمركية تحفيزية موجهة أساسا لتسهيل الإجراءات المتعلقة بالعبور، و تجمع هذه الأنظمة بين عدة أنواع هي المستودع الجمركي و التصدير المؤقت و نظام العبور إضافة الى القبول المؤقت ، ولعل أهم هذه الأنواع البارزة و أكثرها استخداما هو نظام العبور